

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، والآن أرجو أن يأذن لي المجلس الكريم بتوجيه الكلمة التالية :

بسم الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين .

اخواني وزملائي اعضاء مجلس الأعيان الكرام .

احبيكم اطيب تحية

وارى من واجبي ان ائوه بهذه الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة ، فهي تكتسب اهمية خاصة وجليلة لانعقادها في حرم مسجد الملك المؤسس الشهيد عبد الله بن الحسين طيب الله ثراه . ومن هنا فانه يتضاعف ويعظم احساسنا الذي نؤديه لخير وطننا وأمتنا .

وهذه الدورة المتميزة تتمتع كما تعلمون لتحقيق غايات كبيرة وقرار تشريعات بالغة الاهمية ومؤكدة الضرورة ، ومن شأنها ان تستجيب لحاجات الأردن . وآماله الفسيحة وتمكنه من تعزيز أسس السلام العادل والشامل الذي اردناه وقبلناه ، وجني ثمار السلام المرجوة

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة

حكيم غمير

والانفتاح على العالم واستشراف آفاق المستقبل ، وضمان مستلزمات التنمية الشاملة المتوازنة ووسائل النماء والازدهار لمسيرته المباركة ، واجتذاب مصادر الدعم والاستثمار الوطنية والقومية والدولية .

وبوحي من هذه الكلمة فان حرمة القوانين الاقتصادية المعروضة في هذه الدورة عليكم تستوجب عمل المجلس الكريم ولجانه بدأب موصول لضمان انجاز القوانين والمسؤوليات المترتبة عليها خدمة للشعب الاردني الابني والوفاء لقيادته الهاشمية الامينة ، ولتمكين بلدنا من اداء دوره الكفء والمعهود في استضافة مؤتمر قمة عمان الاقتصادية والله اسأل لكم النجاح والتوفيق والتأييد انه سميع مجيب .

وادعو اللجنة القانونية بالتوافق مع معالي مقرر هذه اللجنة للاجتماع بعد هذه الجلسة في قاعة لجان مجلس الأعيان في بناء المجلس .

السيد الأمين العام :

٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .  
دولة رئيس المجلس : أرفع الجلسة إلى موعد آخر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الثانية

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية مجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الواقع في ١ / ربيع الاول / ١٤١٦ هجرية الموافق ٢٩ / ٧ / ١٩٩٥ ميلادية

الجلد (٣٢)

العدد ( ٢ )

### جدول الاعمال

الصفحة

٣

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من دولة الدكتور عبد السلام الجالي .

ب - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور جمال ناصر .

ج - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور رجائي المعشر .

د - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور غيث شيبيلات .

مكتبة المجلس

الصفحة

٣ - تلاوة الكتب الواردة

- ١- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٧٠٠) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٧ ، ٤  
والمختصين موافقة مجلس النواب على :  
مشروع قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤ مع إجراء التعديل عليه .  
( أحيل الى اللجنة القانونية ولجنة البيئة )
- ٢- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٧٠١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٧ ، ١٦  
والمختصين موافقة مجلس النواب على :  
مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ مع إجراء  
التعديل عليه .  
( أحيل الى اللجنة القانونية واللجنة المالية )
- ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٢٠

محضر الجلسة

- ٤- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : وزير  
الخارجية .
- ٥- معالي السيد جمال الخريشا : وزير  
الدولة .
- ٦- معالي السيد عادل القضاة : وزير  
التموين .
- ٧- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .
- ٨- معالي الدكتور عبد الجيد العوام : وزير  
الدولة للشؤون البرلمانية .
- ٩- معالي السيد نادر الظهيرات : وزير  
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- دولة رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة ،  
جدول الأعمال .  
السيد الامين العام :  
١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم  
السبت الموافق ١٩٩٥/٧/٢٩ ميلادي ، عقد  
مجلس الاعيان جلسته الثانية من الدورة  
الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة  
دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة أمين  
عام مجلس الأمة حكم خير .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : لا  
أحد .

وتغيب بمذرة من الأعضاء السادة :

- ١- دولة الدكتور عبد السلام الجالي .
- ٢- معالي الدكتور جمال ناصر .
- ٣- معالي الدكتور رجائي المعشر .
- ٤- سعادة الدكتور غيث شبيلات .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : لا  
أحد .

وحضر من الحكومة

١- سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس  
الوزراء ووزير الدفاع .

٢- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة :  
نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣- معالي الدكتور خالد الكركي : نائب  
رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكريم على محضر الجلسة السابقة واصفاء  
الامين العام من التلاوة ؟  
الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٢- الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من دولة الدكتور  
عبد السلام المجالي .



ب - طلب معذرة مقدم من معالي  
الدكتور جمال ناصر .

ج - طلب معذرة مقدم من معالي  
الدكتور زجاجي المشر .

د - طلب معذرة مقدم من سعادة  
الدكتور غيث شنيلا .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكريم على معذرة اصحاب الدولة والمعالي  
والسعادة الاعضاء ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٣- تلاوة الكتب الواردة :-

١- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم

قررت مجلس النواب الثاني عشر في  
جلسته الحادية عشرة وجلسته الثانية عشرة من  
الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية

(١٧٠٠) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٧ ،  
والتضمن موافقة مجلس النواب  
على :-

مشروع قانون حماية البيئة لسنة  
١٩٩٤ مع اجراء التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية  
مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ١٧٠٠

التاريخ : ٢٧ / ٧ / ١٩٩٥

دولة رئيس مجلس الاعيان

المنعقدتين بتاريخ ١٩٩٥/٧/١٩ و ١٧/٢٣  
١٩٩٥ الموافقة على مشروع قانون حماية البيئة  
لسنة ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة مع اجراء  
بعض التعديلات عليه .

أرفق لديكم أربعين نسخة من مشروع  
القانون المذكور لعرضه على مجلسكم الكريم  
لإجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : معالي السيدة ليلى

شرف .

السيدة ليلى شرف :



شكراً دولة الرئيس . هناك لجنة للبيئة  
يجب أن تكون لجنة مشتركة أو إلى لجنة البيئة  
والا شو شغل لجنة البيئة اذا كان هذا ما راح  
تغنى فيه ؟  
دولة رئيس المجلس : معالي العين السيدة

محضر الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٥/٧/٢٩ م

ليلى شرف ، حقيقة لجنة البيئة معاليك بذلك  
تسألني غداً وايضاً أحد اعضاء اللجنة طلب  
إجازة واللجنة اربع اعضاء .

لكن حتى نحافظ على الامرين معاً وقد  
درس هذا الموضوع في اللجنة القانونية في  
مجلس النواب لن نحيله الى اللجنة القانونية  
ولندعو جميع اعضاء لجنة البيئة أن يحضروا  
واخواننا المهتمين من المجلس لأهمية قانون البيئة  
ونكون جميعنا كل الامور في آن واحد اذا  
رأيت لأنك غداً مسافرة انني بطلت لا . كل  
شيء تم بحسب ما إتفقنا ، الاستاذ كمال  
الشاعر .

دولة رئيس المجلس : الدكتور كمال

الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر :



سيدي الرئيس ، أنا سألته الحقيقة عن  
وضع اللجنة قبل الاجتماع فعلمت أن اللجنة  
لم تجتمع منذ التخبث لتتخبط مقررراً لها  
فلذلك يمكن الاقتراح العملي هو الذي

مكتبة المجلس

تفضلهم به أنه اللجنة القانونية وأن يدعى جميع أعضاء لجنة البيئة لحضور الاجتماع .  
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول :



شكراً دولة الرئيس ، ما دامت السيدة ليلي شرف وهي معاليها مقرر لجنة البيئة لن تسافر فأنا مع الاقتراح بأحالة مشروع القانون على لجنة البيئة ولكن حضور من يريد من أعضاء اللجنة القانونية أو مشاركة اللجنة القانونية هي المشاركة المضافة إنما الأصل أن يحال إلى لجنة البيئة فعلاً ما دام في اللجنة موجود ولصاحبها قائم .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران :



دولة الرئيس في الواقع اللجنة القانونية لجنة أساسية وفي هذا المشروع أيضاً لجنة البيئة أصبحت أساسية فلذلك تدعى اللجنتين ، مش والله بدعو اللجنة القانونية والتي بدو يأتي من هناك لانه الذي بدو يأتي من هناك ليس له حق التصويت .

أما عندما يقرر المجلس يحال إلى اللجنتين جميع أعضاء اللجنتين يكون لهم حق التصويت وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو عماد ، هل أحد يشي على اقتراح دولة ابو عماد ؟

إذا في اقتراح بأحالة قانون البيئة على اللجنتين القانونية ولجنة البيئة هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ شكراً لكم وقد أحول .  
هـ هذا هو نص مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤ قانون حماية البيئة كما أقره مجلس النواب وكما أحاله المجلس إلى اللجنة القانونية ولجنة البيئة .

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤

قانون حماية البيئة

كما أقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية ، حيثما وردت في هذا القانون ، المعاني المخصصة لها أدناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الوزير : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

المجلس : مجلس حماية البيئة .

الرئيس : رئيس المجلس .

المؤسسة : المؤسسة العامة لحماية البيئة .

المدير العام : مدير عام المؤسسة .

الصندوق : صندوق حماية البيئة .

البيئة : المحيط الذي تعيش فيه الأحياء من انسان وحيوان ونبات ويشمل الماء والهواء وما يؤثر على ذلك المحيط .

عناصر التلوث : الماء والهواء والأرض وما تشتمل عليها .

التلوث : وجود مادة أو أكثر ضارة بالبيئة تؤثر سلباً على عناصرها أو تخل بالتوازن الطبيعي لها .

حماية البيئة : المحافظة على البيئة ومنع تلوثها وتدهورها أو الإقلال من حدته .

الحكمة : محكمة البداية .

المادة ٣- أ - تؤسس في المملكة مؤسسة رسمية عامة تسمى ( المؤسسة العامة لحماية البيئة ) يتمتع بالشخصية الاعتبارية واستقلال مالي وإداري ، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وقبول الهبات والمليح والوصايا والوقف وإبرام العقود والقروض ويتوب عنها المحامي العام المدني في الدعاوى التي تقيمها أو تقام عليها .

ب - ترتبط المؤسسة بالوزير .

مكتبة الأمل



المادة ٤- تهدف المؤسسة الى حماية البيئة وتحسين عناصرها المختلفة وتنفيذ هذه السياسة بالتعاون مع الجهات المختصة .

المادة ٥- تحقيقاً للأهداف المقصودة من هذا القانون تمارس المؤسسة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية المهام والصلاحيات التالية :-

أ - وضع السياسة العامة لحماية البيئة وإعداد الإستراتيجية الوطنية اللازمة لذلك وتطويرها ووضع الخطط والبرامج لتنفيذها .

ب - قياس عناصر البيئة ومتابعتها من خلال المختبرات التي يعتمد عليها المجلس ويحدد فيها اسلوب تقييم المختبرات واعتمادها .

ج - إعداد المواصفات والمعايير القياسية لعناصر البيئة .

د - إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون البيئة ودعمها .

هـ - مراقبة المؤسسات والجهات العامة والخاصة بما في ذلك المشاريع والشركات للتحقق من مدى تنفيذها بالمواصفات البيئية القياسية والمعايير المعمدة .

و - وضع التعليمات والشروط والمواصفات البيئية اللازمة للمشاريع الزراعية والتنمية والتجارية والصناعية والإسكانية وغيرها وما يتعلق بها من خدمات للتقيد بها واعتمادها كجزء من الشروط المسبقة لترخيص أي منها وتجديد ترخيصها .

ز - وضع أسس التداول بالمواد الضارة والخطرة على البيئة وتصنيفها وتخزينها ونقلها وإتلافها والتخلص منها وتحديد ما يمنع إدخاله الى المملكة وفقاً للنظام الذي يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون .

ح - وضع شروط إنشاء المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية ومراقبتها وسائر الشؤون المتعلقة بها وفقاً للنظام الذي يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون .

ط - إعداد خطط الطوارئ البيئية .

ي - إصدار المطبوعات المتعلقة بالبيئة .

المادة ٦- يتألف المجلس برئاسة الوزير وعضوية كل من :-

أ - المدير العام : نائباً للرئيس .

ب - وكيل أمانة عمان الكبرى .

ج - أمين عام سلطة إقليم العقبة .

د - مدير الدفاع المدني العام .

هـ - أمين عام وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

و - أمين عام وزارة الصحة .

ز - أمين عام وزارة الزراعة .

ح - أمين عام وزارة المياه والري .

ط - أمين عام وزارة الطاقة والثروة المعدنية .

ي - أمين عام وزارة الصناعة والتجارة .

ك - أمين عام وزارة التخطيط .

ل - أمين عام وزارة الداخلية .

م - أمين عام وزارة التربية والتعليم .

ن - أمين عام وزارة العمل .

س - مدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري .

ع - رئيس جمعية البيئة الأردنية .

ف - رئيس الجمعية الملكية لحماية الطبيعة .

ص - رئيس الجمعية العلمية الملكية .

ق - ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة والإختصاص يختارهم الوزير لمدة سنتين قابلتين للتجديد .

المادة ٧- أ - يجتمع المجلس مرة واحدة كل شهرين وكلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من الرئيس أو نائبه في حال غيابه ، ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضره أكثرية أعضائه على الأقل على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم .

ب - يصدر المجلس قراراته بالإجماع ، أو أكثرية أصوات الحاضرين ، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

ج - للمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته خبراء ومستشارين أو أي شخص للاستئناس

مكتبة المجلس

بأرائهم في الأمور المعروضة عليه دون أن يكون لهم حق التصويت .

المادة ٨- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :

أ - إقرار السياسة العامة لحماية البيئة والاستراتيجية الوطنية لها والخطط والبرامج الخاصة بها .

ب - إقرار المواصفات والمعايير القياسية لعناصر البيئة .

ج - إقرار مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها إلى مجلس الوزراء .

د - إقرار الحسابات الختامية للمؤسسة والقرار السنوي .

هـ - إقرار مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالبيئة .

و - إصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بوجبه .

ز - الموافقة على خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية .

ح - إصدار التعليمات بتحديد الأجور التي تستوفىها المؤسسة لقاء الخدمات التي تقدمها والتي تعلق بالبيئة .

ط - النظر في الأمور التي يعرضها الوزير أو المدير العام على المجلس من المسائل المتعلقة بالبيئة .

المادة ٩- تعتبر المؤسسة الجهة المختصة بحماية البيئة في المملكة وترتب على الجهات الرسمية والأهلية فيها تنفيذ التعليمات والقرارات التي تصدر بمقتضى أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وذلك تحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية المنصوص عليها فيه وفي أي تشريع آخر .

المادة ١٠- تعمل المؤسسة على تدعيم العلاقات بين المملكة والدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية في الأمور المتعلقة بالحفاظ على البيئة والتوضيعة بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بتلك الشؤون ومتابعة تنفيذها .

المادة ١١- يمارس المدير العام المهام والصلاحيات التالية :

أ - تنفيذ قرارات المجلس .

ب - التنسيق والتعاون مع الجهات الأخرى في تنفيذ المشاريع .

ج - إدارة شؤون موظفي المؤسسة ومستخدميها وضمان حسن سير العمل فيها .

د - إعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وحساباتها الختامية وتقريرها السنوي وتقديمها إلى المجلس .

هـ - إعداد مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالمؤسسة وتقديمها للمجلس .

و - ممارسة أي مهام أو صلاحيات أخرى يكلفه المجلس بها .

المادة ١٢- تتكون الموارد المالية للمؤسسة مما يلي :

أ - الأجور التي تقاضاها مقابل خدماتها .

ب - القروض والهبات والمساعدات التي تقدم للمؤسسة على أن يوافق مجلس الوزراء على ما يقدم لها من جهات أجنبية .

ج - الأموال التي ترصد لها في الموازنة العامة .

د - أموال صندوق حماية البيئة .

هـ - أي واردات أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ١٣- ينشأ في المؤسسة صندوق يسمى ( صندوق حماية البيئة ) للإلتزام منه على حماية البيئة والمحافظة على عناصرها في سياق تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بوجبه .

المادة ١٤- أ - تتكون الموارد المالية للصندوق من المساعدات والتبرعات والمنح التي تقدم للصندوق من المؤسسات العامة والهيئات الأهلية الخاصة والهيئات العربية والإقليمية والدولية على أن يوافق مجلس الوزراء على الموارد التي تقدم للصندوق من الجهات الأجنبية .

ب - تحدد الإجراءات الخاصة المتعلقة بإيداع أموال الصندوق وحفظها وصرفها وأوجه إنفاقها وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ١٥- تضع المؤسسة الأسس والإجراءات اللازمة لتقديم الأثر البيئي للمشروعات بنظام خاص للتأكد من اتفاقها مع متطلبات البيئة .

المادة ١٦- تتولى المؤسسة بالتعاون والتنسيق والمساهمة مع الجهات المختصة بشؤون البيئة محلياً وإقليمياً ودولياً المحافظة على البيئة من التلوث وذلك فيما يتعلق بالقطاعات المتعلقة بالماء والهواء والتربة والأحياء النباتية والحيوانية والبيئة البحرية وذلك على الوجه المنصوص عليه في هذا القانون .

مكتبة العمل

المادة ١٧- تتولى المؤسسة فيما يتعلق بقطاع المياه وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي :

أ - إصدار معايير قياسية عامة للمياه بجميع استعمالاتها .

ب - مراقبة مصادر المياه من حيث التلوث .

المادة ١٨- تتولى المؤسسة فيما يتعلق بقطاع الهواء بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي :

أ - إصدار مواصفات ومعايير قياسية تحدد بموجبها نسب الملوثات المسموح بها في الهواء .

ب - تحديد مواقع المنشآت التي تعتبر مصدراً للتلوث الهواء .

ج - إنشاء مركز وأنظمة لمراقبة نوعية الهواء في المملكة ولحصتها .

د - مراقبة انبعاث ملوثات الهواء ومصادرها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضبط انبعاثها .

هـ - تنظيم ومراقبة عمليات حرق القمامة لأغراض توليد الطاقة وغيرها من قبل الأفراد أو المؤسسات العامة والخاصة .

و - مراقبة آثار عمليات معالجة النفايات بجميع الوسائل أو الطرق المستخدمة لذلك .

ز - مراقبة انبعاث الأبخرة العضوية لتتوافق مع المواصفات والمعايير القياسية والنسب المقررة .

المادة ١٩- تتولى المؤسسة فيما يتعلق بقطاع التربة بالتنسيق مع الجهات المعنية المساهمة بما يلي :

أ - مراقبة مصادر تلوث التربة وضبطها إلى الحد المسموح به بيئياً .

ب - مراقبة أسباب الجفاف التربة والتصحر لاتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد منها .

المادة ٢٠- تعمل المؤسسة بالتعاون مع الجهات المعنية على ما يلي :

أ - منع إدخال أي نفايات خطرة إلى المملكة أو طمرها فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك

ب - وضع التعليمات لتصنيف النفايات وتحديد درجة خطورتها وكيفية معالجتها .

المادة ٢١- تحدد بنظام المواصفات والشروط الواجب توافرها في أي محمية طبيعية للأحياء البرية والمائية أو أي منتزة وطني للمحافظة عليها وحمايتها بيئياً .

المادة ٢٢- أ - للمدير العام أو من يفوضه خطياً الدخول إلى أي محل صناعي أو تجاري أو حرفي أو

أي منشأة أو مؤسسة أخرى للتأكد من مطابقتها ومطابقة أعمالها للشروط البيئية المقررة على أن يتم تطبيق أحكام هذه الفقرة بالتعاون والتنسيق المسبقين مع الجهات المسؤولة عن تلك المحلات والمؤسسات .

ب - للمدير العام أو من يفوضه خطياً أن يندلج المحل المخالف وتحديد مدة لإزالة المخالفة ، فإذا لم تزل يحيل المخالف إلى المحكمة ، على أنه يجوز للمدير إغلاق المحل ابتداء إذا كانت المخالفة جسيمة وذلك إلى حين إزالة المخالفة .

ج - للمحكمة أن تأمر بإغلاق المحل أو المنشأة أو المؤسسة والزام المخالف بإزالة المخالفة خلال المدة التي تحددها له ، وتضمنه مبلغاً لا يقل عن خمسين ديناراً ولا يزيد على مائة دينار عن كل يوم يخلف فيه عن إزالتها بعد المدة المحددة لذلك .

د - يحكم على مرتكب أي من المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار في حالة التكرار للمرة الثانية وبالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ثلاثة أشهر في حالة التكرار للمرة الثالثة وما بعدها .

المادة ٢٣- لا يجوز لأي شخص طبيعي أو لأي جهة أخرى أن يلقي أي مادة ملوثة أو ضارة بالبيئة البحرية في المياه الإقليمية أو على منطقة الشاطئ ضمن الحدود والمسافات التي يحددها الوزير بناء على تنسيب من المدير العام .

المادة ٢٤- أ - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار أو الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بكليتي العقوبتين ريان الباخرة أو السفينة أو الناقلة أو المركب الذي تم سكب أي مادة ملوثة أو تفرغها أو إلقائها في المياه الإقليمية أو منطقة الشاطئ من باخرته أو سفينته أو ناقلته أو مركبه .

ب - بالإضافة إلى ما ورد في الفقرة ( أ ) من هذه المادة يحكم المسؤول عن ارتكاب المخالفة المنصوص عليها بإزالة أسبابها خلال المدة التي تحددها المحكمة وفي حالة تخلفه عن ذلك تتولى المؤسسة إزالتها على نفقته مضافاً إليها (٢٥٪) منها لغقات إدارية وإبقاء الباخرة أو السفينة أو الناقلة أو المركب بكامل محتويات كل منها تحت الحجز إلى أن يتم دفع المبالغ المترتبة عليها .

المادة ٢٥- يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة وعشرين ألف دينار أو الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بكليتي العقوبتين كل من قام

مكتبة الأعيان

بقطب المرجان والأصداف وإخراجها من البحر أو أضر بها أو تسبب بالإضرار بها بأي صورة من الصور .

المادة ٢٦- أ - لا يجوز طرح أي مواد ضارة بصحة البيئة أو تصريفها أو تجميعها سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية أو مشعة أو خرابية في مصادر المياه أو تخزين أي مواد منها على مقربة من مصادر المياه وضمن المسافة التي يحددها الوزير بناء على تنسيب المدير العام من تلك المصادر .

ب - يستثنى من أحكام الفقرة ( أ ) من هذه المادة المواد التالية وذلك وفقاً لما تحدده التعليمات التي يصدرها الوزير بناء على تنسيب المدير العام :-

- ١- المواد التي تستعمل لمعالجة مواد أخرى لجمالها مطابقة للمواصفات والمقاييس والمعايير .
- ٢- المواد المستعملة في مكافحة الآفات بما في ذلك الأعشاب والحشرات والقوارض ضمن المواصفات المعتمدة .

٣- المواد المستعملة لأغراض التجارب والبحوث العلمية بعد معالجتها حسب المواصفات المعتمدة .

ج - كل من قام بأي عمل من الأعمال المنصوص عليها والمبينة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين أو بكليتا العقوبتين ويحكم بإزالة أسباب المخالفة خلال المدة التي تحددها المحكمة وفي حالة تخلفه تتولى المؤسسة إزالتها على نفقته مضافاً إليها (٢٥٪) منها لتفقات إدارية ويغرم مبلغ لا يقل عن خمسين ديناراً وزلا يزيد على مئتي دينار عن كل يوم يتخلف فيه عن إزالة المخالفة بعد المدة التي حددت له لإزالتها .

المادة ٢٧- أ - تحدد مصادر الضجيج ومواصفاته الحد الأعلى لتلك المصادر ويبان كيفية تجنبها أو التقليل منها إلى الحد الأدنى المسموح به يقيماً بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس .

ب - كل من يخالف أحكام الفقرة ( أ ) من هذه المادة والتعليمات الصادرة بموجبها يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو الحبس لمدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر واحد أو بكليتا العقوبتين .

المادة ٢٨- أ - على أصحاب المصانع والمركبات التي تنبعث منها ملوثات البيئة تركيب أجهزة عليها لمنع أو تقليل انتشار تلك الملوثات منها والتحكم في الجزيئات الصلبة قبل انبعاثها من

المصنع أو المركبة في الجو إلى الحد المسموح به بموجب التعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية .

ب - كل من ارتكب من أصحاب المصانع أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة ولم يتم إزالتها خلال المدة التي حددها له المدير العام أو من يفوضه بذلك فللمدير العام أن يحيل المخالفة إلى المحكمة التي لها إصدار القرار بإغلاق المصنع والحكم عليه بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو الحبس لمدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد على ثلاثين يوماً أو بكليتا العقوبتين ، وإلزامه بإزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها له وتضمنه مبلغاً لا يقل عن خمسين ديناراً ولا يزيد على مائة دينار عن كل يوم يتخلف فيه عن إزالة المخالفة بعد المدة المحددة لإزالتها .

ج - كل من ارتكب من أصحاب المركبات أو سائقها أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة ولم يتم إزالتها خلال المدة التي يحددها له المدير العام أو من يفوضه بذلك فلا يملك أي منهما أن يأمر بحجز المركبة بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في قانون السير .

د - يحكم على مرتكبي المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة بمثل الحد الأعلى لعقوبة الغرامة أو لعقوبة الحبس المنصوص عليها في الفقرة ( ب ) من هذه المادة حسب تقدير المحكمة لأي من العقوبتين وذلك في حالة تكرار المخالفة للمرة الثانية وبثلاثة أمثال الحد الأعلى لعقوبة الحبس في حالة التكرار للمرة الثالثة وما بعدها .

المادة ٢٩- تنظر المحكمة في الجرائم التي تنطبق عليها أحكام هذا القانون على وجه الاستعجال وفقاً للصلاحيات والإجراءات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٣٠- ينقل الموظفون والمستخدمون ومسار العاملون في دائرة البيئة في وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة إلى المؤسسة عند صدور هذا القانون .

المادة ٣١- أ - تتمتع المؤسسة بالإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

ب - تعتبر أموال المؤسسة من الأموال العامة وتحصل بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به .

المادة ٣٢- أ - يقدم المدير العام في نهاية كل سنة مالية تقريراً إلى المجلس بأعمال المؤسسة وخططها المستقبلية خلال مدة لا تتجاوز نهاية شهر كانون ثاني من كل سنة .

مكتبة المجلس



ب - تنظم حسابات المؤسسة وفقاً للأصول المحاسبية ويقول ديوان المحاسبة تدقيقها .

المادة ٣٣- للوزير ان يفوض المدير العام أو المحافظ بعضاً من صلاحياته المنصوص عليها هذا القانون .

المادة ٣٤- لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة التي يراها مناسبة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بالأجور والتأمينات التي تستوفيها المؤسسة مقابل الخدمات التي تقدمها بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ٣٥- يلغى أي نص في أي تشريع آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة ٣٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

حكم خـمـر

م. سعد هابل السورور

أمين عام مجلس الأمة

رئيس مجلس النواب

السيد الامين العام :

٢- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٧٠١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٧ ، والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-

مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ مع اجراء التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ١٧٠١

التاريخ : ٢٧ / ٧ / ١٩٩٥

دولة رئيس مجلس الأعيان

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٦/٧/١٩٩٥ ، الموافقة على مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه .  
أرفق لديولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور لعرضه على مجلسكم الكريم لإجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

م. سعد هابل السورور  
رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هناك أصوات بأن يحال الى اللجنة القانونية قوانين المقاطعة هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ معالي الاستاذ الدكتور سعيد التل .

الدكتور سعيد التل :



اقترح ان يحال على اللجنة القانونية والمالية .

دولة رئيس المجلس : الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : هذا القانون لا علاقة له باللجنة المالية ، الموضوع شأن قانوني صرف ومن تابع لانهاء حالة العداء ومعاهدة السلام وليس له أي صفة مالية ، و احببت ان اوضح ذلك .

مكتبة العمل

دولة رئيس المجلس : الاستاذ كامل الشريف .

السيد كامل الشريف :



هذا القانون طبعاً فيه جوانب اقتصادية ومالية ولذلك عرضه على اللجنتين اولى الحقيقة ، ان يكون اجتماع مشترك للجانين وشكراً .

دولة رئيس المجلس : جيد ، اذا لدينا

اقتراح من معالي الاستاذ كامل الشريف وتثنيه من دولة الاستاذ مضر بدران ان يحال على اللجنتين القانونية والمالية ، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

السيد الامين العام : ( ١٨ - ٣٤ )

دولة رئيس المجلس : ( ١٨ - ٣٤ ) اذا يحال على اللجنتين القانونية والمالية وأرجو من اللجنتين الكريمتين ان تجتمع بعد انتهاء الجلسة في قاعة اجتماع لجان مجلس الاعيان لنبداً بالنظر في هذا الموضوع الهام ، واضح اعضاء اللجنتين القانونية والمالية وايضاً من يرغب من الاخوة الاعيان لأهمية هذا الموضوع .

( وهذا هو نص مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥ قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو كما ورد من مجلس النواب وكما احاله المجلس الى اللجنتين القانونية والمالية ) .

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥

قانون المقاطعة الاقتصادية

وحظر التعامل مع العدو

كما أقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- ١ - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لمجلس الوزراء أن يقرر اعتبار أي دولة أو هيئة أو شخص جهة معادية للمملكة يحظر التعامل معها وفق أحكام هذا القانون .

ب - مجلس الوزراء أن يحدد بموجب تعليمات يصدرها الأمور المحظورة التعامل بها مع الجهات المعادية للمملكة والمواد التي يشملها الحظر ، والقيود والشروط المفروضة على ذلك التعامل ، والاستثناءات من الحظر .

محضر الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الاولى المتقدمة في ١٩٩٥/٧/٢٩ م ١٩

المادة ٣- لمجلس الوزراء أن يقرر اعلان المقاطعة الكلية أو الجزئية لأي دولة أو جهة أو شخص ويحدد مدى هذه المقاطعة والأمور والمواد التي تشملها والشروط والقيود المتعلقة بها ، والاستثناءات منها بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

المادة ٤- تنشر القرارات والتعليمات التي تصدر بمقتضى أحكام المادتين (٢) و (٣) من هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بها من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء فيها .

المادة ٥- لرئيس الوزراء أن يعين حارساً على الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في المملكة العائدة للجهة المعادية ويحدد مهام الحارس وصلاحياته والأحكام والاجراءات الخاصة بتلك الأموال وحفظها والتصرف بها والتلفقات والتعويضات التي تستحق لتلك الأموال أو ترتب عليها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٦- ١ - بالإضافة لما ورد في قانون ايجار وبيع الأموال غير المنقولة من الاجانب رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٣ وقانون تصرف الأشخاص المعنويين في الأموال غير المنقولة رقم (٦١) لسنة ١٩٥٣ لا يجوز السماح لأي شخص أجنبي طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية إحدى الدول العربية أن يشتري أو يستأجر أو يملك بشكل مباشر أو غير مباشر أية أموال غير منقولة في المملكة إلا بتوفر الشروط التالية :-

١- أن لا تخطر تشريعات أو ممارسات الدولة أو الدول التي يحمل طالب التملك أو الاستعجار جنسيتها تملك الأردنيين أو استعجارهم للأموال غير المنقولة فيها وأن لا تكون هناك عراقق عملية تحول دون تمتع الأردنيين بهذه الحقوق .

٢- أن يستثمر العقار بشكل عملي خلال مدة خمس سنوات من تاريخ التملك أو الاستعجار .

٣- أن لا يؤدي ذلك التملك أو الاستعجار أو أي نشاط مرتبط بهما إلى التأثير على الأمن الوطني .

٤- أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء بتسليم من وزير المالية / الأراضي .

ب - يحظر تملك الأشخاص المعنويين الأجانب الأموال غير المنقولة لغايات الاستثمار الزراعي ، سواء كانوا مسجلين في المملكة أو غير مسجلين وبغض النظر عن هياكل الشخص المعنوي .

ج - اذا فقد الشخص المشار اليه في الفقرة (أ) أي شرط من الشروط الواردة فيها يباع العقار أو تُلغى الأجرة وفق التعليمات التي يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية .

مكتبة العدل

د - تنشر التعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بموجب هذه المادة في الجريدة الرسمية .

المادة ٧- لا يجوز لأي أردني نقل ملكية أي عقار أو الشاء أي حق تصرف أو انتفاع أو ارتفاق عليه بعمود رسمية أو عرفية أو بوكالة وذلك فيما يتعلق بالمقارات المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة (٣) من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، إلا لأردني آخر وإذا كان المشتري غير أردني. يشترط الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

المادة ٨- كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكلا العقوبتين ومصادرة المواد المضبوطة في الجريمة .

المادة ٩- تلغى القوانين التالية والتعديلات التي طرأت عليها :-

أ - قانون منع بيع المقار للعدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .

ب - القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ .

ج - قانون منع الاتجار مع اسرائيل رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٣ .

المادة ١٠- لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

حكم خـ

م. سعد هائل السرور

أمين عام مجلس الأمة

رئيس مجلس النواب

٤- السيد الأمين العام : تعيين موعد  
وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة الى  
موعد آخر .

( انتهت الجلسة )

أمين عام مجلس الأمة

رئيس مجلس الاعيان

حكم خـ

احمد اللوزي

مجلس الاعيان